أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003)

بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون تحت موضوع:تفعيل دور السياسة النقدية فى الاقتصاد المصرى

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد-جامعة الزقازيق

دبلوم معهد التخطيط القومى

باحث اقتصادى بوزارة التجارة الخارجية المصرية

E.Mail:hossien159@yahoo.com

MOBILE:(002)(0106237534)

العنوان(عمل):8 شارع عدلى –القاهرة-مصر-الدور3

منزل: ميت راضى-بنها-القليوبية-مصر

الآراء الواردة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المكان الذى ينتمى اليه

أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003)

مقدمة

لا شك أن تطبيق سياسة نقدية وائتمانية ملائمة من شأنه أن يساعد كثيرا فى تعبئة موارد الادخار المتاحة ووضعها فى خدمة التنمية كما يساهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى.وإيمانا من الحكومة بأهمية هذا الدور قامت بإصدار عديد من القوانين والتشريعات والقرارات الاقتصادية الهامة لمواكبة المتغيرات والتطورات الاقتصادية ولتهيئة المناخ الملائم لتوفير بيئة عمل صحية تساهم فى إعطاء قوى دفع مناسبة للنمو الاقتصادى وجذب الاستثمارات،الأمر الذى انعكس على أداء السياسة النقدية فى مصر.

ويحاول هذا البحث ـ من خلال المنهج التحليلى ـ دراسة وتحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2003) من خلال النقاط التالية:-

أولا:مفهوم السياسة النقدية
ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1997-2003)
ثالثا :أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة(1997-2003)
رابعا: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة(1997-2003)
الخاتمة

أولا:مفهوم السياسة النقدية

تنصرف السياسة النقدية التقليدية إلى إدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود فى الاقتصاد بما فى ذلك النقود المادية والائتمانية ومراقبة الصرف الأجنبى بقصد تحقيق أهداف

معينة.ويميل الاتجاه الحديث إلى توسيع مفهوم السياسة النقدية ليغطى تنظيم سيولة الاقتصاد القومى فى مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان.[1]

وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية هى مجموعة الوسائل التى تطبقها السلطات المهيمنة على شئون النقد والائتمان (البنك المركزى) وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقود وكمية وسائل الدفع .كما يمكن القول أيضا أنها السياسة التى تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدى من خلال الجهاز المصرفى.[2]

وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير على النشاط الاقتصادى والمحافظة على الاستقرار فيه والحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيفة التى تصاحب مرحلة الركود والكساد والتضخم المصاحب وكذا التحكم فى المعروض النقدى وبالتالى فى القوى الشرائية المتاحة فى المجتمع.[3]

ويتضمن الهيكل الائتمانى إلى جانب الجهاز المصرفى[4] الذى يشكل قطاعا رئيسيا من هيكل الائتمان فى الاقتصاد مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التى تعمل على تجميع المدخرات القومية وإتاحتها للإقراض،سواء كان ذلك من خلال سوق النقد أو من خلال سوق رأس المال.[5]

---

[1] عبد الحميد القاضى،"السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 355،يناير 1974،ص 49

[2] لمزيد من هذه التعاريف راجع:أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب،"دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى"،رسالة ماجستير،كلية التجارة،قسم الاقتصاد،جامعة عين شمس ،2001،ص ص 1-2

[3] مصطفى اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها كأحدى وسائل تنمية سوق النقد"،البنك المركزى المصرى،معهد الدراسات المصرفي ،محاضرات 92/91 ،ص 1

[4] قسم قانون البنوك رقم 120 لسنة 1975 المعدل بالقانون 14 لسنة 2002 البنوك العاملة فى مصر إلى عدة أنواع أولها بنوك تجارية:وهى مؤسسات تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة،كما أنها تزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية.ثانيها بنوك الاستثمار والأعمال:وهى مؤسسات تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة أغراض الاستثمار ويجوز لها أن تنشىء شركات الاستثمار أو شركات أخرى.وثالثها البنوك المتخصصة:وهى بنوك تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعا محددا من الأنشطة الاقتصادية ولا يكون قبول الودائع الجارية من أنشطتها الأساسية راجع:محمد عبد الغفار محمد،مشكلة الادخار فى مصر:الأبعاد-الأسباب-سياسات العلاج"،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،1997،ص ص 305-306
ويتكون هيكل البنوك العاملة فى مصر حتى 30 يونيه 2003 من 62 بنكا يتبعها 2582 فرع منها 24 بنك تجارى يتبعها 383 فرع بالإضافة إلى البنوك الأربعة التجارية التى تملكها الحكومة ويتبعها 917 فرع ،32 بنك للاستثمار والأعمال منها(11 بنك مشترك وخاص يتبعها 148 فرع ،20 بنك تمثل فروع بنوك أجنبية ويتبعها 59 فرع) ،وأخيرا البنوك المتخصصة وتشمل بنك التنمية الصناعية المصرى ويتبعه 14 فرع ،البنك العقارى المصرى العربى ويتبعه 27 فرع ،والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتبعه 1034 فرع.وبجانب البنوك السابق ذكرها –وكلها مسجلة لدى البنك المركزى المصرى – يوجد بنكين أنشئا بقوانين خاصة وغير مسجلين لدى البنك المركزى المصرى وهما المصرف العربى الدولى وبنك ناصر الاجتماعى.راجع الجدول رقم (6) بنهاية البحث

[5] تعرف سوق النقد أو سوق الائتمان قصير الأجل بأنها تلك السوق التى يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل،ويتولى الجهاز المصرفى ممثلا فى البنك المركزى والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.فى حين تعرف سوق رأس المال أو سوق الائتمان متوسط وطويل الأجل بأنها السوق التى يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية طويلة ومتوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الائتمان طويل ومتوسط الأجل،وتتولى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال والمؤسسات غير المصرفية ...الخ بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية القيام بهذه العمليات .راجع رسالة الماجستير للباحث بعنوان :"دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر"،كلية التجارة ببنها،قسم الاقتصاد،جامعة الزقازيق،2002،ص ص 2-3،ص 155،أيضا يمكن مراجعة

ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة(1997-2003)

تعتمد البنوك المركزية فى إدارتها للسياسة النقدية على مجموعة من السياسات هى:-[1]

1-السياسية الائتمانية:وهى السياسة التى تتعلق بالإطار العام الذى تمارس فيه مجموعة البنوك نشاطها الائتمانى من حيث تحديد سعر الخصم والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطى الالزامى ونسبة السيولة وغيرها من القيود الكمية والنوعية التى يحق للبنك المركزى استخدامها لتوجيه البنوك. [2]

2-سياسة سعر الصرف:وهى السياسة التى يقررها البنك المركزى بهدف إدارة سعر الصرف إدارة اقتصادية متوازنة بغرض الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ومنع تدهورها والمحافظة على استقرارها والدخول بائعا أو مشتريا فى السوق لتحقيق الهدف.

3-سياسة إدارة الدين العام:وهى السياسة التى يقوم من خلالها البنك المركزى بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجارى والإنفاق الجارى للدولة من خلال طرح أذون على الخزانة العامة وكذا توفير التمويل للإنفاق الاستثمارى من خلال طرح السندات طويلة ومتوسطة الأجل وإبرام القروض المحلية والدولية.

وبمقتضى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 فان البنك المركزى يضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل بقرار من رئيس الجمهورية كما أنه يختص بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية.

وقد خولت المادة رقم (6) من قرار رئيس الجمهورية بإصدار النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى رقم 64 لسنة 2004 باتخاذ الوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وله على الأخص مايلى:-

- **أ- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها**
- **ب- إدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد القومى والدخول فى عمليات السوق المفتوح**
- **ت- إصدار الأوراق المالية التى تتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه وفقا لما يقرره مجلس إدارته**
- **ث- التأثير فى الائتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحى النشاط الاقتصادى**
- **ج- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى**
- **ح- إدارة الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبى**
- **خ- الإشراف على نظام المدفوعات القومية**

تحقيق للباحث تحت عنوان توظيف المدخرات يبدأ من البورصة،تم نشره بمجلة الأهرام الاقتصادى ملحق البورصة المصرية ،العدد 1833،السنة 126 ،2004/2/23 ،ص ص 12-13

[1] مصطفى اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها..."،مرجع سابق،ص 1

[2] تتجه أدوات الرقابة الكمية بصفة أساسية نحو التأثير على حجم الائتمان المصرفى دون اهتمام كبير بأوجه استخدامه.أما أدوات الرقابة النوعية فتتجه أساسا نحو التأثير على أوجه استخدام الائتمان لا على مجرد حجم الائتمان وتطبق عادة على استخدامات الائتمان المعنية بغض النظر عن صفة المقرض،كما أنها لا تقتصر على نشاط البنوك التجارية كما يغلب فى وسائل الرقابة الكمية.لمزيد من التفاصيل حول أدوات الرقابة الكمية والنوعية راجع:

-عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،"اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"،النسر الذهبى للطباعة ،القاهرة ،1996،ص ص 255-267

-عبد الحميد القاضى،"دور السياسات النقدية ..."،مرجع سابق،ص ص 58-62

-عبد الهادى عبد القادر سويفى،"السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى"،مجلة مصر المعاصرة،القاهرة،العددان 391-392،ابريل 1983،ص ص 26-27

د- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.

ويقوم البنك بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفى.

وقد حدثت تطورات فى عديد من أدوات السياسة النقدية التى يستخدمها البنك المركزى،وفيما يلى إشارة لأهم هذه التطورات خلال الفترة (1997-2003):-

1-سعر الإقراض والخصم:

اتساقا مع تراجع معدلات التضخم[1] قام البنك المركزى بتخفيض سعر الإقراض والخصم عدة مرات خلال الفترة (1997-2003)كما هو موضح بالجدول رقم (1)،حيث تم تخفيض سعر الخصم ليصل إلى 12.25% فى نهاية يونيه 1997 مقابل 13.5% فى نهاية يونيه 1996،ثم تلى ذلك تخفيض آخر ليصل الى 12% ثم 11%.واعتبارا من 11 نوفمبر 2002 تم تخفيض سعر الإقراض والخصم ليصل الى 10% سنويا بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزى رقم 2501 وذلك بهدف تخفيض أسعار العوائد لدى البنوك وبالتالى حفز الاستثمار ودفع حركة النشاط الاقتصادى.

2-نسبة الاحتياطى الالزامى:

ظلت نسبة الاحتياطى الالزامى ثابتة عند 15% خلال فترة الدراسة الى أن اتخذ مجلس إدارة البنك المركزى فى عام 2002/2001 قرارا بتخفيض هذه النسبة إلى 14% من إجمالى الودائع بالعملة المحلية بعد استبعاد أرصدة الأنظمة الادخارية ذات أجل ثلاث سنوات فأكثر من مقام النسبة، وسمح القرار أيضا بإدراج أذون الخزانة التى يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوما ضمن بسط نسبة الاحتياطى وبحد أقصى 10% من قيمة بسط هذه النسبة.ولقد اتخذ هذا القرار بهدف حفز البنوك على المساهمة بشكل أكبر فى توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وبتكلفة أقل خصوصا فى ظل معاناة الاقتصاد المصرى من حالة التباطؤ فى معدلات النمو.وفى 4 يوليو 2002 صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى رقم 1808 بشأن إجراء تعديلات على أسلوب حساب نسبة الاحتياطى،حيث تم زيادة فترة حساب النسبة لتصبح أسبوعين بدلا من أسبوع بما فيها أيام العطلات الأسبوعية والرسمية،كما تقرر إلغاء تضمين بسط نسبة الاحتياطى أرصدة أذون الخزانة التى يتبقى على أجل استحقاقها فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوما مع بقاء النسبة عند مستواها 14%.

3- أسعار الفائدة:

يتضح من الجدول رقم (1) حدوث عدة تخفيضات لأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة،وكان ذلك نتيجة تخفيض أسعار الخصم .وقد تراجع سعر الفائدة على الودائع لمدة 3 شهور إلى 8.46% فى نهاية يونيه 2003 مقابل9.9% فى نهاية يونيه 97. بينما ارتفع سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل إلى 14.1% عام 2002/2001 مقابل 13.2% فى نهاية يونيه 97، إلا أنه انخفض خلال عام 2003/2002 ليصل إلى 13.45% . وقد ارتفعت أسعار

---

[1] تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.7% عام 2002/2001 مقابل 4.8% عام 97/96 ،الا انه ارتفع عام 2003/2002 على الرغم من تراجع التوسع النقدى خلال ذلك العام ليصل إلى 4% ،وقد يعزى جانب من ذلك إلى التأثيرات المرتبطة بتعويم سعر صرف الجنيه المصرى اعتبارا من 29 يناير 2003 فضلا عن أثر التغيرات السعرية فى الخارج لعديد من السلع المستوردة.راجع: البنك المركزى المصرى،التقرير السنوى لعام 2003/2002 ،ص 22

العائد على أذون الخزانة لتصل إلى 10.27%، 10 .23% على الأذون لمدة 91 يوما،والأذون لمدة 182 يوما على الترتيب فى عام 2003/2002 مقابل 8.8% لكل منهما عام 97 ومقابل 7.2% ،7.65 %على الترتيب عام 2002/2001 .وكانت هذه الإجراءات بهدف المساهمة فى مزيد من تنشيط الاستثمار،وخاصة ما صاحبها من انخفاض فى معدل العائد على الودائع لم يحد من القدرة التنافسية للجنيه المصرى كأداة ادخار أمام الدولار الأمريكى،حيث أنه وعلى الرغم من تراجع العائد على الودائع بالجنيه المصرى إلا أنه لا يزال يفوق العائد على العملات الأجنبية وهو ما ساعد على تفضيل الادخار بالجنيه المصرى.

4-عمليات إعادة شراء أذون الخزانة:

حرص البنك المركزى المصرى خلال الفترة 97/96 -2003/2002 على توفير أكبر قدر من السيولة للمساهمة فى دفع النشاط الاقتصادى وذلك دون الإخلال بمقتضيات الحفاظ على الاستقرار النقدى،وكان من أهم الاجراءات التى اتخذت لتحقيق ذلك بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض والخصم وإعادة النظر فى نطاق تطبيق نسبتى الاحتياطى والسيولة،واصل البنك المركزى عقد عمليات إعادة شراء أذون الخزانة بينه وبين بعض البنوك لترتفع إلى 209 مليار جنيه عام 2000/99 مقابل 61 مليار جنيه علم 99/98 .ولكن يلاحظ كما هو موضح بالجدول التالى أنه لم يتم استخدام هذه العمليات على نطاق واسع فى السنوات التالية حيث اقتصرت على 122 مليار جنيه عام 2001/2000 ثم إلى 6.3 مليار جنيه عام 2003/2002.

عمليات إعادة شراء أذون الخزانة

مليار جنيه

السنوات	99/98	2000/99	2001/2000	2002/2001	2003/2002
عمليات إعادة الشراء	61	209	122	51	6.3

المصدر:التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى خلال الفترة 99/98 حتى 2003/2002

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أى تغير يذكر على نسبة السيولة حيث ظلت عند مستوى 20% للعملة المحلية ،25% للعملة الأجنبية.كما أن البنك المركزى ما زال يعمل على تجهيز البنية الأساسية للدخول فى عمليات السوق المفتوحة.

5- سعر الصرف:

ترتكز سياسة سعر الصرف فى مصر على ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى ،ومعنى ذلك أنه ما لم تقم السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف فان قيمته تستمر ثابتة بالنسبة للدولار ولكنها تتغير بالنسبة لبقية العملات تبعا لتغير سعر الدولار بالنسبة لتلك العملات .[1] وعلى الرغم من أن النظام الرسمى لسعر الصرف منذ الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى هو نظام التعويم المدار فان تتبع سعر الصرف منذ بداية التسعينيات يشير إلى أن النظام المطبق بالفعل كان نظام سعر الصرف المثبت،فقد اتسم سعر صرف الجنيه خلال الجانب الأكبر من فترة

[1] راجع:معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية فى مصر"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 396،ابريل 1984، ص 25

التسعينيات بالاستقرار،حيث تراوح ما بين 333 قرش/دولار عام 91 إلى 339 قرش/دولار عام 99 اى أن هامش التذبذب لم يتجاوز 1.8% على مدار ما يقرب من ثمانى سنوات.[1]

وفى يناير 2001 تم اتخاذ عدة إجراءات استهدفت تحقيق الاستقرار فى سوق النقد الأجنبى وتضمن ذلك قيام البنك المركزى المصرى بإعلان سعر صرف مركزى للدولار مقابل الجنيه المصرى حدد على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة فى التعامل فى السوق خلال فترة ثلاثة أسابيع سابقة وبحيث تلتزم البنوك وشركات الصرافة فى إعلانها لأسعار الصرف لديها بحدود للتغير عن السعر المركزى لا يتجاوز 1% ارتفاعا وانخفاضا. ويعتبر السعر المركزى وحدود التغير قابلين للتعديل كلما كان ذلك لازما.[2]وفى هذا الإطار بلغ السعر المعلن من البنك المركزى (شراء/تحويلات) 385 قرش/دولار فى نهاية يونيه 2001 مقابل 344.6 قرش/دولار فى نهاية يونيه 2000 . وتقرر فى 29 يناير 2003 إلغاء العمل بالسعر المركزى للدولار وتعويم سعر صرف الجنيه، حيث تركت للبنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة للصرف الأجنبى.وقد صاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه ليبلغ المتوسط العام المرجح لسعر الدولار فى السوق (شراء/تحويلات) 603.23 قرش/دولار فى نهاية يونيه 2003 بمعدل انخفاض بلغ 23.3% عن نهاية يونيه 2002.[3]ومن أجل تهيئة المناخ الملائم لإنجاح هذا القرار صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 506 لسنة 2003 والخاص بتنظيم التصرف فى موارد النقد الأجنبى والذى يلزم الوزارات والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات وأفراد ومنشآت القطاع الخاص بتحويل 75% من حصيلتهم من النقد الأجنبى إلى البنوك للمساهمة فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى.[4]

وجدير بالذكر أنه نتيجة محاولات البنك المركزى المستمرة لإعادة التوازن لسوق الصرف الأجنبى وتحقيق ثبات نسبى فى سعر صرف الجنيه على أساس علاقته مع الدولار تم استنزاف جزء لا باس به من صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى لتصل إلى 14.1 مليار دولار فى نهاية يونيه 2002 مقابل 20.2 مليار دولار فى نهاية يونيه 98،إلا أنه يلاحظ تحسن فى ذلك الصافى بعد انخفاض استمر على مدار السنوات (97-2003) ليرتفع إلى 14.8 مليار دولار فى نهاية يونيه 2003.وهذا الصافى يغطى ما يقرب من 12 شهرا واردات سلعية وهو ما يفوق مستوى النسبة التى تعتبرها المؤسسات الدولية فى الحدود الآمنة وقدرها 6 شهور واردات.وقد جاءت هذه الزيادة انعكاسا للفائض المحقق فى ميزان المدفوعات خلال عام 2003/2002 والبالغ 0.5 مليار دولار إلى جانب الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار صرف بعض العملات المستثمر فيها جانب من هذه الاحتياطيات تجاه الدولار الأمريكى والبالغ 0.2 مليار دولار.[5]

ثالثا :أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة(1997-2003)

قامت الحكومة خلال فترة الدراسة بإصدار عديد من التشريعات الاقتصادية لدعم السياسة النقدية وزيادة فعاليتها لعل أهمها صدور القانون رقم 14 لسنة 2002 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 120 لسنة 1975 فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى، ثم قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003، والقانون رقم 80 لسنة

---

[1] البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،المجلد 56 ،العدد 4 ، 2003 ، ص 37

[2] للتفاصيل راجع:البنك المركزى المصرى ،المجلة الاقتصادية،العدد 4 ،المجلد 41 ،2001/2000 ،ص ص 72-71

[3] البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ، 2003/2002 ،ص 24

[4]البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،المرجع السابق ، ص ص 64-65

[5] البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ، 2003/2002 ،ص 32

2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى قرار تحرير سعر الصرف فى 29 يناير 2003 وغيرها من القوانين والقرارات ذات الشأن.وفيما يلى عرض لأهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1997-2003)

1 تطور حجم السيولة النقدية:

تشير بيانات الجدول رقم (2) بالملحق الاحصائى إلى نمو حجم السيولة المحلية من نحو 193.9 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 384.3 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003،أى بمقدار الضعف تقريبا،وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 12.1% خلال فترة الدراسة.ويلاحظ أن معدل النمو السنوى فى حجم السيولة المحلية كان فى حدود ضعف معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة وهو ما يحقق هدف السياسة النقدية فى الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدى .وتمثل الزيادة فى السيولة المحلية نمو كل منه المعروض النقدى وأشباه النقود على النحو التالى :-

أ- تطور المعروض النقدى(كمية وسائل الدفع الجارية)

من الجدول رقم (2) يتضح أن كمية وسائل 2003 مقابلية تضاعفت خلال فترة الدراسة لتصل إلى نحو 67.2 مليار جنيه وبما يمثل 17.5 % من إجمالى السيولة فى نهاية يونيه 2003 مقابل نحو 39.1 مليار جنيه وبما يمثل 20.2 % من إجمالى السيولة فى نهاية يونيه 1997 محققة بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 9.45% خلال الفترة (1997-2003).وتمثل الزيادة فى كمية وسائل الدفع المشار إليها محصلة الارتفاع فى كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى والودائع الجارية بالعملة المحلية حيث بلغ متوسط النمو السنوى لها 11% ، 6.3% على الترتيب خلال فترة الدراسة.ويعد زيادة النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى انعكاسا لسياسة إعادة هيكلة النقد المتداول التى ينتهجها البنك المركزى بهدف ترشيد استخدام أوراق النقد وبما يحقق التوازن الملائم للنقد المصدر من فئاته المختلفة مع احتياجات السوق.

ب- كمية أشباه النقود

من بيانات الجدول رقم (2) أيضا يتضح أن كمية أشباه النقود حققت نموا متصاعدا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من نحو 154.8 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 317 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003، بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 12.75% خلال فترة الدارسة. كما سجلت كمية أشباه النقود تصاعدا كبيرا فى الأهمية النسبية لها كأحد مكونات السيولة،حيث ارتفعت من نحو 79.8% فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 82.5% فى نهاية يونيه 2003.وترجع هذه الزيادة إلى تصاعد الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى 212 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 116.8 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 10.4% خلال فترة الدراسة.كما تصاعدت أيضا الودائع بالعملات الأجنبية بمعدل 18.4% فى المتوسط خلال نفس الفترة لتصل إلى 105 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 38.1 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997.ويعزى الارتفاع فى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية-كما سيأتى توضيحه- أساسا إلى نمو ودائع القطاع العائلى وودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار 13.1% ، 4.1% فى المتوسط على الترتيب خلال الفترة (1997-2003) بينما تراجعت ودائع قطاع الأعمال العام بمعدل 4.1% فى المتوسط خلال نفس الفترة.

2-الأصول المقابلة

أ-صافى الأصول الأجنبية

من الجدول رقم (2) يلاحظ الاتجاه النزولى لصافى الأصول الأجنبية وتصاعد العجز فى صافى هذه الأصول ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2002 محققا نحو 17.3 مليار جنيه مقابل 56.1 مليار جنيه عام 1997 وبمتوسط معدل انخفاض سنوى بلغ 12.4% خلال فترة الدراسة.ويلاحظ أن صافى الأصول الأجنبية قد أظهر تحسنا ملحوظا عام 2003 ليصل إلى 25.4 مليار جنيه.وقد يعزى ذلك بصفة أساسية إلى أثر تغير سعر الصرف بالإضافة إلى زيادة حصيلة مبيعات البترول إلى جانب ارتفاع عوائد المرور فى قناة السويس.

ب-صافى الائتمان المحلى

زاد صافى الائتمان المحلى بمتوسط معدل نمو قدره حوالى 13.3% خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى نحو 387.4 مليار جنيه عام 2003 مقابل 183.5 مليار جنيه عام 97.ويلاحظ أن الزيادة فى مطلوبات قطاع العمال الخاص هى السبب الرئيسى للزيادة فى معدلات الائتمان المحلى،حيث زادت بمتوسط معدل نمو سنوى يقارب 16% خلال فترة الدراسة،وزادت أيضا أهميتها النسبية من حوالى 47.9% عام 97 إلى حوالى 55.3% عام 2003.كما ارتفع أيضا صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الحكومى (متضمنا الهيئات العامة الاقتصادية) ليبلغ صافى مديونيته 103.5 مليار جنيه وبما يمثل 26.7% من إجمالى الائتمان المحلى فى 2003 مقابل 43.7 مليار جنيه وبما يمثل 23.8% من إجمالى الائتمان المحلى عام 97.محققا متوسط معدل نمو سنوى بلغ 15.5% خلال فترة الدراسة.

ج-صافى البنود الأخرى

يلاحظ من الجدول رقم (2) انخفاض الرصيد السالب لصافى البنود الأخرى (حسابات رأس المال وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة) بمقدار 17.1 مليار جنيه لتصل إلى سالب 28.61 مليار جنيه عام 2003 مقابل سالب 45.71 مليار جنيه عام 97 بمتوسط معدل انخفاض قدره 7.51% خلال فترة الدراسة.

رابعا: أهم التطورات المصرفية خلال الفترة(1997-2003)

نشطت البنوك خلال فترة الدراسة نشاطا ملحوظا،ويتجلى ذلك من خلال تحليل السمات الرئيسية لهذا النشاط كما يلى :-

1. تطور المركز المالى الإجمالى للبنوك

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى ارتفاع المركز المالى الإجمالى للبنوك من نحو 302 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 إلى نحو 577.94 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003، بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 11.4% خلال فترة الدارسة.ويعكس الارتفاع فى جانب الخصوم أساسا زيادة الودائع لتبلغ أرصدتها 403.1 مليار جنيه وبما يشكل 69.7% من جملة الخصوم عام 2003 مقابل 200.6 مليار جنيه وبما يمثل 66.4% من جملة الخصوم عام 97.

أما فى جانب الأصول فكان التصاعد انعكاسا لما يلى:-

- **زيادة أرصدة البنوك لدى البنك المركزى لتصل إلى 110.9 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 42.6 مليار جنيه فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 17.3% خلال فترة الدراسة.**
- **زيادة أرصدة الإقراض والخصم لتصل إلى 284.7 مليار جنيه وبما يمثل 49.3% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 2003 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يمثل 50.4% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 11% خلال فترة الدراسة.**
- **زيادة الأوراق المالية والاستثمارات لتصل إلى 111.34 مليار جنيه وبما يمثل 19.3% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 2003 مقابل 53.1 مليار جنيه وبما يمثل 17.6% من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيه 1997 بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 13.1% خلال فترة الدراسة.ويلاحظ أن معظم الزيادة قد تركزت فى**

الأذون على الخزانة التى ارتفعت إلى 53.65 مليار جنيه وبما يمثل 48.2% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك فى نهاية يونيه 2003 مقابل 28.96 مليار جنيه وبما يمثل 54.5% من هيكل محفظة الأوراق المالية للبنوك فى نهاية يونيه 1997.ويلاحظ أيضا تنوع عناصر المحفظة المالية للبنوك فى عام 2003 حيث احتلت السندات الحكومية نسبة 30.3%،ثم مساهمات رؤوس أموال الشركات نسبة 12%،واستثمارات فى أوراق مالية أجنبية نسبة 5.5%،واستثمارات فى سندات غير حكومية بنسبة 4%.[1]

2- الـــــودائع

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى نمو الودائع لدى البنوك بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 12.3% خلال فترة الدارسة لتصل إلى نحو 403.1 مليار جنيه فى نهاية يونيه 2003(منها نحو 278.2 مليار جنيه وبما يشكل 69% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 124.97 مليار جنيه بالعملة الأجنبية [2]وبما يمثل 31% من جملة الودائع) مقابل 200.6 مليار جنيه عام 97 (منها نحو 151.7 مليار جنيه وبما يشكل 75.6% من جملة الودائع بالعملة المحلية، 48.9 مليار جنيه بالعملة الأجنبية وبما يمثل 24.4% من جملة الودائع).

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة إلى نمو ودائع القطاع العائلى بنحو 12.7% فى المتوسط لتصل إلى نحو 187.6 مليار جنيه وبما يشكل 67.4% من جملة الودائع بالعملة المحلية فى نهاية يونيه 2003 مقابل 91.4 مليار جنيه وبما يمثل 60.3% من جملة الودائع المحلية فى عام 97. كما ارتفعت ودائع قطاع الأعمال الخاص والقطاع الحكومى إلى 30.1 مليار جنيه ،46.15 مليار جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 22.4 مليار جنيه ،20.1مليار جنيه على الترتيب عام 97 ، محققة متوسط معدل نمو سنوى بلغ 5% ، 14.9% على الترتيب. فى حين انخفضت ودائع كل من القطاع الحكومى والعالم الخارجى لتصل إلى 13.9 مليار جنيه ،498 مليون جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 17 مليار جنيه ،687 مليون جنيه على الترتيب عام 97 ، محققة متوسط معدل انخفاض سنوى بلغ 3.3% ، 5.2% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ أيضا أن ودائع القطاع العائلى ساهم بمعظم الزيادة فى الودائع بالعملة الأجنبية خلال فترة الدراسة ،حيث نمت بنحو 19.7% فى المتوسط لتصل إلى نحو 77.1 مليار جنيه وبما يشكل 61.7% من جملة الودائع بالعملة الأجنبية فى نهاية يونيه 2003 مقابل 26.2 مليار جنيه وبما يمثل 53.6% من جملة الودائع الأجنبية فى نهاية يونيه 97.

3-النشاط الاقراضى(التسهيلات الائتمانية)

يحتل النشاط الاقراضى جانبا كبيرا من توظيفات البنوك .فقد بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية نحو 284.7 مليار وبما يشكل 49.3% من جملة المركز المالى للبنوك جنيه فى نهاية يونيه 2003 مقابل 152.2 مليار جنيه وبما يشكل 50.3%من جملة المركز المالى للبنوك جنيه فى نهاية يونيه 1997 .

تشير بيانات الجدول رقم (5) والذى يوضح توزيع أرصدة الائتمان بالعملة المحلية والأجنبية وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى خلال الفترة(97-2003) إلى استئثار قطاع الصناعة بالجانب الأكبر من التسهيلات الائتمانية المقدمة خلال فترة الدارسة لتصل إلى نحو 74.3 مليار جنيه وبما يشكل 34% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية

---

[1] راجع : البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ، 2003/2002 ،ص 54

[2] تشمل هذه الودائع نحو 29.1 مليار جنيه نتيجة التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى،راجع المرجع السابق ،ص 55

فى نهاية يونيه 2003 مقابل 32.9 مليار جنيه وبما يمثل 29% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية فى نهاية يونيه 1997.وتلاه قطاع الخدمات بما يمثل 29% ليصل إلى نحو 58.5 مليار جنيه عام 2003 مقابل 25.6 مليار جنيه وبما يمثل 22.5% فى عام 1997. وبالرغم من نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة لكل من قطاع التجارة ،والزراعة ،والقطاعات غير الموزعة لتصل إلى 47.5 مليار جنيه ، 4.5 مليار جنيه ،33.8 مليار جنيه على الترتيب عام 2003 مقابل 26.97 مليار جنيه ، 3.3 مليار جنيه ،24.8 مليار جنيه على الترتيب عام 1997.إلا أن الأهمية النسبية لها انخفضت لتصل إلى 21.7% ، 2.1% ، 15.5% على الترتيب عام 2003 مقابل 23.8% ، 2.9% ، 21.8% على الترتيب عام 1997.وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية،فيلاحظ أيضا استحواذ قطاع الصناعة على النسبة الغالبة من هذه التسهيلات حيث وصلت نسبتها 40.6% فى نهاية يونيه 2003 مقابل 38.3% فى نهاية يونيه 1997،وحصل قطاع الخدمات على 36.9% مقابل 25.6 % ،قطاع التجارة على 17.5% مقابل 27.2 %،أما قطاع الزراعة فقد حصل على ما نسبته 0.7% مقابل 0.9% خلال نفس الفترة.

الخاتمة

بعد ذلك الاستعراض السريع لتطور السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (1997-2003) نستخلص مايلى:-

أولا: يمكن القول بأن أهداف السياسة النقدية خلال تلك الفترة تمحورت حول ما يلى:-

- العمل على تنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى إطار الحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار النقدى.وخفض معدلات البطالة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدى والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه المصرى من حيث دفع عجلة التنمية وخفض معدلات البطالة.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار فى النقد المصرى.
- استقرار الأسعار كهدف نهائى

ومع ذلك فانه يمكن القول بأن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة إلى التدخل بوضع سعر مركزى ثم إلغاءه بعد ذلك وتعويم الجنيه –ليفقد نحو 82% من قيمته عام 2003 مقارنة بما كان عليه عام 1997- بإعطاء حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة للصرف الأجنبى وأيضا إلزام جميع شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص أفرادا وشركات من تحويل 75 من حصيلتهم من النقد الأجنبى للبنوك إلى جانب بعض القرارات الأخرى التى قننت استخدام النقد الأجنبى.ومع ذلك أيضا حدثت زيادات متوالية فى المستوى العام للأسعار وتضاعف معدل التضخم رغم انخفاض معدلات التوسع النقدى وبالتالى لم يتحقق استقرار الأسعار.علاوة على ذلك فان سياسة تثبيت سعر الصرف ومحاولة الحكومة إعادة الاستقرار لسعر صرف الجنيه بصفة مستمرة كلفها استنزاف ما يقرب من 27% من صافى الاحتياطيات الدولية لتصل إلى نحو 14.1مليار دولار عام 2002 مقابل 20.2 عام 1997.كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية.

ثانيا:على الرغم من نمو الودائع خاصة بالعملة المحلية كما سبق بيانه إلا أنه يلاحظ التحول عن الادخار بالجنيه المصرى –وان كان بشكل طفيف- حيث كانت الودائع بالعملات المحلية تشكل ما نسبته 75.6% من إجمالى الودائع عام 97 بينما اقتصرت على 69% عام 2003،وارتفعت تدريجيا الودائع بالعملة الأجنبية إلى 31% من جملة الودائع عام 2003 مقابل 24.4% من جملة الودائع عام 1997.ولذلك يجب دراسة هيكل أسعار الفائدة فى المستقبل خاصة فى ظل الدعوة لرفع أسعار الفائدة على الدولار بعد ان تم تخفيضها عدة

مرات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع مراعاة تأثير إعادة هيكلة أسعار الفائدة على مستويات الاستثمار ومقتضيات عملية التنمية وأيضا التدفقات المالية قصيرة الأجل وأسعار الصرف.علاوة على ما سبق فان ما تحقق من زيادة فى المدخرات لم يتم توجيهه نحو الاستثمار بالشكل المرغوب بل هو أدنى بكثير من القدر المأمول تحقيقه.

ثالثا:ترتبط الدعوة إلى تخفيض سعر العملة فى دولة ما بمحاولة إيجاد بعض السبل الممكنة لتحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة ذات الشأن وتدعيم احتياطياتها،وهذا مبنى على ما تواتر فى التحليل الاقتصادى من أن تخفيض سعر العملة تحت ظروف معينة سوف يرفع من أسعار وارداتها المحلية فينخفض الطلب عليها محليا وسيخفض من أسعار صادراتها بالعملات الأجنبية فيزيد الطلب عليها خارجيا،وهذا يؤدى بالتالى إلى تحسن الميزان التجارى للدولة المعنية.كما هو مبنى أيضا على ملاحظة أن مستويات الاستهلاك فى بعض الدول النامية تفوق ما يمكن أن تتيحه مستويات الدخول ولذلك فان خفض العملة المحلية سوف يرفع تكلفة كل من الجزء المستورد والجزء القابل للتصدير من ذلك الاستهلاك محققا بذلك انخفاض فى مستواه وبالتالى رفع مستوى الادخار اللازم للتنمية.[1]وعبارة أخرى فان تخفيض سعر صرف عملة دولة ما من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدولة إذا ارتبط بمرونة فى صادراتها فيجب إلا تكون صادراتها من المواد الأولية التى تنخفض مرونة الطلب عليها ،كما لا يجب أن تكون وارداتها من سلع غذائية لا تخضع لطلب مرن أو سلع استثمارية تعتبر ضرورية لعملية التنمية.وبالنسبة لمصر ومن خلال مطالعة بيانات التصدير يتبين ضعف استجابة التغيرات فى الصادرات السلعية غير البترولية للتحركات فى سعر الصرف،ففى حين تزامن تراجع سعر الصرف بنحو 1.5% عام 99/98 بتنامى الصادرات السلعية غير البترولية بنحو 19.5% فقد اقتصرت الزيادة فى تلك الصادرات خلال عام 2003/2002 على نحو 6.4% على الرغم من تراجع سعر الصرف بنحو 25.2% خلال ذات العام.[2]لذلك فانه حان الأوان لربط الجنيه المصرى بسلة من العملات التى تراعى نسب التجارة بين دولة كل عملة وبين مصر وان تتسم هذه السلة بالمرونة لكى يسمح بتغيير الأوزان النسبية كلما حدث تغير جوهرى مع أخذ المصالح الإقليمية فى الاعتبار وهذا يستدعى النظر فى تجارة مصر مع الدول العربية والأفريقية.

رابعا:لكى تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادى من الأرصدة النقدية دون التسبب فى تضخم الأسعار فانه يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التى تستوفى احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية او تقترب منها ولذلك يجب عمل دراسات لقياس دالتى طلب وعرض النقود بغرض التنبؤ بالتصرفات المحتملة،بالإضافة إلى ما يقوم به البنك المركزى من تخطيط كمية النقود والائتمان بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى والمعدل المرغوب فى ارتفاع الأسعار لضمان التوفيق بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الأسعار.

خامسا:تمشيا مع رغبة البنوك فى تنويع عملائها وعدم قصر النشاط الاقراضى على عدد محدود من العملاء جاء فى المادة رقم 71 من القانون 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد بأنه يتعين على البنك إلا تتجاوز نسبة الائتمان المقدمة منه للعميل الواحد نسبة 30% من قاعدته الرأسمالية وذلك كنوع من الحد من التركز.ولكن نظرا لما يتوقع من تزايد رؤوس أموال البنوك مستقبلا فانه يجب النظر فى هذه النسبة حيث أنها تعد مرتفعة كقيمة مطلقة وهو ما يؤدى إلى عكس ما هدفت إليه المادة المشار إليها.

---

[1] معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية فى مصر"،مرجع سابق،ص 149

[2] البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية،العدد4،المجلد56،ص 39 –مع ملاحظة ان سعر صرف الجنيه انخفض بنحو 82% فى عام 2003 عما كان عليه عام 1997

سادسا:استكمال إجراءات تأسيس الشركة القابضة التى أعلنت عنها الحكومة فى سبتمبر 2003 والتى ستكون مهمتها الإشراف على إدارة البنوك التجارية العامة والمتخصصة نيابة عن الدولة وبحيث تكون مهمتها الإشراف على إدارة محفظة البنوك ووضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتطوير تلك البنوك،وأيضا استكمال إجراءات تأسيس الشركة الأخرى التى ستكون مهمتها إدارة المحافظ الاستثمارية لبنوك القطاع العام بغرض تعظيم العائد من تلك المحافظ.

سابعا:تدعيم البنك المركزى المصرى لتطوير الوظيفة الرقابية له لتتواكب مع التطورات العالمية فى الصناعة المصرفية وتعظيم الاستفادة من التقدم التكنولوجى لزيادة وتحسين نوعية الخدمات المصرفية فى ظل تنامى المنافسة وألا يقتصر دوره على التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك والوقوف على مدى التزامها بالتشريعات والقواعد والتعليمات والقرارات التى ترتبط بالعمل المصرفى بل يجب أن تمتد إلى تقييم أداء البنوك فى مختلف المناطق وذلك يستلزم دعمه بالكوادر الفنية القادرة على القيام بهذه الأعمال بالقدر الكافى. إلى جانب الاستمرار فى رفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفى بما يساعدهم على سرعة استيعاب المستجدات والتطورات العالمية التلاحقة فى مجال العمل المصرفى.

المراجع:

1-أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب،"دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى"،رسالة ماجستير،كلية التجارة،قسم الاقتصاد،جامعة عين شمس ،2001

2- البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية خلال الفترة 98/97 حتى 2003/2002

3- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،المجلد 56 ،العدد 4 ، 2003

4-حسين عبد المطلب الأسرج،"دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر"،كلية التجارة ببنها،قسم الاقتصاد،جامعة الزقازيق،2002

5ـــــــــ ،" توظيف المدخرات يبدأ من البورصة"،تحقيق بمجلة الأهرام الاقتصادى ملحق البورصة المصرية ،العدد 1833،السنة 126 ،2004/2/23

6- عبد الحميد القاضى،"السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 355،يناير 1974.

7-عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،"اقتصاديات النقود رؤية اسلامية"،النسر الذهبى للطباعة ،القاهرة ،1996

8-عبد الهادى عبد القادر سويفى،"السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى"،مجلة مصر المعاصرة،القاهرة،العددان 391-392،ابريل 1983

9-مصطفى اسماعيل عويس،"أذون الخزانة وأهميتها كإحدى وسائل تنمية سوق النقد"،البنك المركزى المصرى،معهد الدراسات المصرفي ،محاضرات 92/91

10-محمد عبد الغفار محمد،مشكلة الادخار فى مصر:الأبعاد-الأسباب-سياسات العلاج"،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،1997،

11- معبد على الجارحى،"التطورات والسياسات النقدية فى مصر"،مجلة مصر المعاصرة،العدد 396،ابريل 1984

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أداء السياسة النقدية فى مصر خلال الفترة (97-2003) بغرض الوقوف على مدى تحقيق هذه السياسة لأهدافها.فقد قامت الحكومة خلال هذه الفترة بإصدار عدد من القوانين واتخاذ العديد من القرارات لدعم وتفعيل السياسة النقدية ،لعل أهمها،القانون رقم 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد،وأيضا القرار الخاص بتحرير سعر صرف الجنيه المصرى ،بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض والخصم عدة مرات وأيضا تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامى وتعديل طرق حسابها.وبعد تحليل أهم التطورات النقدية والائتمانية بالإضافة إلى التعرض لأهم التطورات المصرفية ،خلص البحث إلى أنه على الرغم من هذه المجهودات الا ان السلطات النقدية لم تستطع تحقيق جميع الأهداف المرجوة من السياسة النقدية خلال فترة الدراسة،حيث لم تستطع تحقيق مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، حيث انخفض بنحو 81% عام 2003 مقارنة بما كان عليه عام 97،وساهم ذلك فى تضاعف معدل التضخم بالرغم من تراجع معدلات التوسع النقدى.كما ساهمت محاولات الحكومة المستمرة لاعادة التوازن لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار على استنزاف نحو 27% من صافى الاحتياطيات الدولية.

وأخيرا يقدم البحث عدد من التوصيات لدعم وتفعيل السياسة النقدية مستقبلا مثل ربط الجنيه المصرى بسلة عملات،واعادة هيكلة أسعار الفائدة،والنظر فى نسبة الائتمان الممنوحة للعميل الواحد من قبل البنوك واستكمال تأسيس الشركة القابضة للبنوك الحكومية ودعم البنك المركزى والجهاز المصرفى بالكوادر الفنية المؤهلة.

Abstract

The purpose of this paper is to review the performance of the monetary policy in Egypt during (1997-2003).Many salient economic lows and decrees were promulgated, such as the law NO 88/2003 on the central bank of Egypt(CBE),the banking system and currency. Also the decree on liberalizing the L.E. exchange rate. In addition to reduce the discount rate and reserves ratio. The main finding after reviewing the monetary and banking policy and developments in monetary aggregate, the monetary authorities couldn't achieve all the objectives of the monetary policy. The Egyptian pound lost 81% of its value in 2003 compared with 97.As a reflection, the inflation rate become double although the decreasing in the monetary expansion. Moreover ,the net international reserves declined by 27%in the same period as a result of CBE interference in the foreign exchange market as a seller of the foreign exchange. Finally, the paper make a number of recommendations to activate the monetary policy such as, pegging the Egyptian pound to a basket of currencies, restructuring the interest rates, necessity of reducing the percent of credit provided by banks, move forward to incorporate a holding company to supervise the management of public commercial and specialized banks on behalf of government, offer more support to CBE and the Egyptian banking system.

جدول رقم (1)

تطور أسعار الإقراض والخصم خلال الفترة (1997-2003)

%

نهاية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
أولا: سعر الإقراض والخصم	12.25	12	12	12	11	11	10
-							
ثانيا:أسعار الفائدة							
أ. الودائع لمدة 3 شهور	10	9.10	9.00	9.29	9.43	9.42	8.46
ب. القروض لمدة سنة فأقل	13.80	13.20	13.20	13.11	13.57	14.10	13.45
ثالثا:متوسط أسعار العائد على أذون الخزانة							
أ. لمدة 91 يوم	8.90	8.80	8.84	9.094	9.059	7.198	10.270
ب. لمدة 182 يوم	8.90	8.80	8.84	9.095	9.077	7.651	10.228

المصدر البنك المركزى المصرى

جدول رقم (2)

تطور السيولة المحلية والأصول المقابلة خلال الفترة (1997-2003)

القيمة بالمليون

جنيه

نهاية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
أولا:السيولة المحلية	193902	210487	234568	255272	284873	328728	384262
أ. وسائل الدفع الجارية	39052	43588	48838	49738	53448	59805	67212
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	25829	29518	32875	35042	38161	42299	48258
الودائع الجارية بالعملات المحلية	13223	14070	15963	14696	15287	17506	18954
ب.أشباه النقود	154850	166899	185730	205534	231425	268923	317050
الودائع غير الجارية بالعملات المحلية	116776	128668	145199	157602	170681	192718	212010
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	38074	38231	40531	47932	60744	76205	105040
ثانيا:الأصول المقابلة							
صافى الأصول الأجنبية	56110	44836	29385	23393	18957	17285	25429
الائتمان المحلى	183506	211827	256830	286639	321870	360090	387446
صافى البنود الأخرى	-45714	-46176	-51647	-54760	-55954	-48647	-28613

المصدر البنك المركزى المصرى

جدول رقم (3)
تطور المركز المالى الإجمالى للبنوك خلال الفترة (1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

نهاية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نقدية	3210	3121	3220	3431	3485	4453	5557
أوراق مالية واستثمارات منها:	53088	65148	60114	60818	71142	87726	111337
أذون خزانة على الحكومة المصرية	28956	35295	21342	20601	28442	39740	53651
أوراق مالية حكومية بخلاف الأذون	13614	13962	19187	19888	20899	24423	33666
أرصدة لدى البنوك في مصر	42608	44607	45098	49400	67047	83245	110873
أرصدة لدى البنوك في الخارج	32931	23121	16106	17776	16252	20002	29799
أرصدة الإقراض والخصم	152189	172379	204132	226776	241470	266100	284721
أصول أخرى	17993	21186	22956	24137	28966	33939	35650
الأصول =الخصوم	302019	329562	351626	382338	428362	495465	577937
الخصوم							
رأس المال	9137	10566	11373	11764	12038	12531	18155
الاحتياطيات	4435	7132	8132	9226	10156	11238	11805
المخصصات	20744	23392	25984	27554	31200	35869	40099
سندات وقروض طويلة الأجل	4807	7354	9147	10579	11922	14057	14866
التزامات قبل البنوك في مصر	29156	29744	21413	24210	28158	35094	35580
التزامات قبل البنوك فى الخارج	6814	11121	11306	9970	11486	11831	16246
إجمالى الودائع	200574	216466	237343	260429	291224	340868	403145
خصوم أخرى	26352	23787	26928	28606	32178	33977	38041

المصدر البنك المركزى المصرى

جدول رقم (4)

تطور إجمالى الودائع بالبنوك وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

نهاية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الودائع إجمالى	200574	216466	237343	260429	291224	340868	403145
بالعملة المحلية الودائع	151666	166206	184756	199619	218237	250106	278180
الحكومى القطاع	20122	21618	21936	26201	31064	38578	46071
الأعمال العام قطاع	17023	15158	14135	12811	12814	13930	13929
الأعمال الخاص قطاع	22436	26076	31385	30976	29079	31594	30087
العائلى القطاع	91398	102600	116470	129320	144986	165648	187595
خارجى عام	687	754	830	311	294	356	498
بالعملة الأجنبية الودائع	48908	50260	52587	60810	72987	90762	124965
الحكومى القطاع	8728	10123	9906	11898	10943	13328	18977
الأعمال العام قطاع	2868	2163	2049	2514	2580	2194	2878
الأعمال الخاص قطاع	9250	9784	11151	13703	17565	19426	25179
العائلى القطاع	26219	26482	27998	31844	40782	54775	77111
خارجى عام	1843	1708	1483	851	1117	1039	820

المصدر :البنك المركزى المصرى

جدول رقم (5)

تطور إجمالى التسهيلات الممنوحة وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1997-2003)

القيمة بالمليون جنيه

نهاية يونيو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بالعملة المحلية							
الزراعة	3299	4217	5515	4828	4749	5166	4521
الصناعة	32928	37789	47698	58410	64950	73178	74269
التجارة	26986	31021	37997	42919	42797	47251	47530
الخدمات	25568	30246	38277	45706	50260	54325	58546
غيرموزعة قطاعات	24799	23266	26800	28810	31226	33088	33830
الإجمالى	113580	126539	156287	180673	193982	213008	218696
بالعملة الأجنبية							
الزراعة	351	506	499	526	554	550	447
الصناعة	14796	17378	19277	18817	19772	20561	26782
التجارة	10543	11189	10197	8790	7983	9175	11557
الخدمات	9873	13111	14856	14800	16124	20097	24341
غير موزعة قطاعات	3046	3656	3016	3170	3055	2709	2899
الإجمالى	38609	45840	47845	46103	47488	53092	66026

المصدر :البنك المركزى المصرى

جدول رقم (6)
تطور هيكل الجهاز المصرفى خلال الفترة (1997-2003)

نهاية يونيو	البنوك التجارية				بنوك غير تجارية									
	بنوك القطاع العام		بنوك مشتركة وخاصة		بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك المتخصصة				الإجمالى	
					بنوك مشتركة وخاصة		فروع بنوك أجنبية		بنك التنمية الصناعية المصرى		البنك العقارى المصرى العربى		البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى	
	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع	البنوك	الفروع
1997	4	883	24	298	11	90	21	42	1	14	2	22	1	976	64	2325
1998	4	908	24	312	11	98	20	42	1	14	2	23	1	994	63	2391
1999	4	918	24	323	11	105	20	45	1	14	2	25	1	1004	63	2434
2000	4	913	24	340	11	112	20	47	1	14	1	26	1	1029	62	2481
2001	4	921	24	367	11	126	20	51	1	14	1	26	1	1031	62	2536
2002	4	919	24	375	11	136	20	58	1	14	1	26	1	1033	62	2561
2003	4	917	24	383	11	148	20	59	1	14	1	27	1	1034	62	2582